

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٩٤

الاثنين، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة بيرس ..... (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد تشوركن  
 إندونيسيا ..... السيد كليب  
 إيطاليا ..... السيد سباتافورا  
 بلجيكا ..... السيد بل  
 بنما ..... السيد أرياس  
 بوركينا فاسو ..... السيد تياندريريغو  
 الجماهيرية العربية الليبية ..... السيد الطلحي  
 جنوب أفريقيا ..... السيدة كوابي  
 الصين ..... السيد ليو زمين  
 فرنسا ..... السيد لأكروا  
 فييت نام ..... السيد بوي ثي جيانغ  
 كرواتيا ..... السيد يوريكا  
 كوستاريكا ..... السيد وايسلدر  
 الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد خليل زاد

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2008/300).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-34546 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/300)

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وسلوفينيا وصربيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في هذا البند دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أطلب من موظف المراسم اصطحاب دولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. تقرر ذلك.

أدعو الممثل السامي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2008/300، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ من الأمين العام يحيل بها التقرير الثالث والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك. ويسرني الآن أن أعطيه الكلمة.

**السيد لايتشاك** (تكلم بالانكليزية): عندما تكلمت أمام مجلس الأمن قبل نحو ستة شهور كنا نواجه ما قد يصفها عديدون بأنها أزمة سياسية. ويسرني أن أبلغ المجلس اليوم بأن الحالة قد تحسنت بشكل ملحوظ. ولقد اتخذ بلد البوسنة والهرسك خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في الحالة السياسية. فهو على وشك التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي ويتجه نحو الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد اطلع المجلس على الكثير من تفاصيل ذلك في أحدث تقرير لي (S/2008/300). بالإضافة إلى ذلك، توصل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير إلى توافق في الآراء بشأن

ورغم رفض أحد أبرز الأحزاب البوسنية لاتفاق موستار في وقت لاحق، أصدر برلمان البوسنة والهرسك أخيراً ذينك القانونين في ١٦ نيسان/أبريل. وبعد إقرار التشريعين وإحراز تقدم في تلبية جميع الشروط الأخرى اللازمة لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار، أوصى مفوض الاتحاد الأوروبي أولي رين الدول الأعضاء في الاتحاد بالمضي قدماً في توقيع الاتفاق. وسيُقام حفل التوقيع في ١٦ حزيران/يونيه في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في لكسمبرغ. لقد كان ذلك نصراً صعب المنال وتطلب عملاً متواصلاً من المجتمع الدولي وممارسة الضغوط من أجل التفاوض على الاتفاق.

وفي شباط/فبراير، اتخذ المجتمع الدولي خطوة كبيرة إلى الأمام في تحديد استراتيجيته للانتقال من مكتب الممثل السامي. فلقد اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لمناقشة طائفة كبيرة من القضايا ولكنه ركز على تحديد استراتيجية تقوم على شروط للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتوصل مجلس تنفيذ السلام إلى اتفاق بالإجماع على استراتيجية تقوم على خمسة أهداف وشرطين يتعين على سلطات البوسنة والهرسك أن تحققها قبل أن يتسنى إتمام الانتقال.

الأهداف الخمسة التي سيتعين على سلطات البوسنة والهرسك تحقيقها هي، أولاً، التوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة ممتلكات الدولة؛ وثانياً، تحقيق حل مقبول ومستدام لقضية الممتلكات الدفاعية؛ وثالثاً، إتمام القرار النهائي بشأن برتشكو؛ ورابعاً، الاستدامة المالية؛ وخامساً، ترسيخ سيادة القانون.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف، اتفق المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على وجوب الوفاء بشرطين، هما توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وتوصل المجلس التوجيهي

مجموعة من الشروط الواضحة لعملية الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي.

من السهل جدا التيه في العالم الصغير للسياسة التي تهيمن عليها العرقية في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، يجب أن نبقي الصورة الكبرى نصب أعيننا. وآمل أن تتيح معلوماتي المستجدة هذه للمجلس تكوين لفهم واضح للحالة العامة.

وتوخياً للوضوح، أود أن أقسم خطابي إلى ثلاثة أجزاء. أولاً وقبل كل شيء، سوف أطلع المجلس على التطورات وما تم إنجازه منذ صدور تقرير الأخير. وسأبين بعد ذلك ما قد وصلنا إليه الآن. وأخيراً، أود أن أبين التحديات المستقبلية التي سنواجهها في البوسنة والهرسك.

لقد كانت المهمة الأولى في الفترة المشمولة بالتقرير هي حل الأزمة السياسية التي نشأت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ففي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت مفاوضات مع قادة الأحزاب عن اتفاق لتحسين كفاءة إجراءات التصويت في برلمان البوسنة والهرسك ومجلس وزرائها. وكانت أولويتي الثانية هي مساعدة البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وبعد حل أزمة تشرين الثاني/نوفمبر، توليت تيسير المحادثات بين زعماء الأحزاب الستة الحاكمة في البوسنة والهرسك بشأن الشرط الأساسي للاتحاد الأوروبي، وهو إصلاح الشرطة. ولقد توصل زعماء الأحزاب الستة إلى اتفاق بشأن إصلاح الشرطة أصبح معروفاً باسم إعلان وخطة عمل موستار. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بذلك الاتفاق الذي طال انتظاره وذلك من خلال التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ٤ كانون الأول/ديسمبر، على أن يبقى التوقيع الكامل على الاتفاق مشروطاً باعتماد البرلمان لقانوني إصلاح الشرطة.

متناظر وزعم - على افتراض الاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة - أن لجمهورية صربسكا الحق في تقرير المصير، بل وحتى الحق في الانفصال. وقامت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بالتصعيد في شباط/فبراير عندما أصدرت قرارا ينص على أنه يمكن أن يكون لجمهورية صربسكا الحق في تحديد مركزها القانوني المستقبلي عن طريق إجراء استفتاء. وزعم ذلك القرار أنه سيتم اللجوء إلى هذا الحق إذا اعترفت أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستقلال كوسوفو. وكانت تلك هي أول مرة يصدر فيها مثل هذا الادعاء بشكل رسمي عن مؤسسة تابعة لجمهورية صربسكا. وقد قمت بالرد على ذلك في بيان عام وأكدت على أن البوسنة والهرسك دولة معترف بها دوليا، وأن سيادتها وسلامتها الإقليمية مكفولتان بموجب اتفاق دايتون للسلام. ولا يحق لأي واحد من كياني البوسنة والهرسك الانفصال عن البوسنة والهرسك. وبالمثل، لا يحق لأي أحد أن يدعو أو يسعى إلى إلغاء الكيانين.

وقد تجلّى موقف المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بوضوح عندما أعرب بالإجماع، في الإعلان المرفق بالتقرير المعروض على المجلس "عن بالغ قلقه إزاء الدعوات الرسمية إلى الانفصال"، مضيفا أنه "يؤكد بقوة على أن اتفاق دايتون للسلام يقضي بأنه لا يحق لأي كيان أن ينفصل عن البوسنة والهرسك" (S/2008/300، الفقرة ٤).

وعلى نحو أعم، يواصل الكيانان سعيهما لتحقيق خططتهما على حساب الدولة. وكان هناك العديد من حملات الهجوم الكلامية على مؤسسات الدولة، بما فيها جهاز قضاء الدولة والجهاز الحكومي للبت الإذاعي، من الجانبين.

ووقعت جمهورية صربسكا، دون موافقة الدولة، اتفاقا مع جمهورية صربيا تسمح بموجبه للحكومة الصربية

لمجلس تنفيذ السلام إلى وضع تقييم إيجابي للحالة في البوسنة والهرسك.

وتم في أوائل نيسان/أبريل اعتماد أحد شروط معيار سيادة القانون - وهو اعتماد القانون المعني بإقامة الأجانب واللجوء. وتم في نهاية آذار/مارس التوقيع على اتفاق بين الدولة والكيانين بشأن الممتلكات الدفاعية المنقولة. ولقد ساهم ذلك في ضمان البوسنة والهرسك لتكثيف الحوار مع منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمة بوخارست، وهو ما أتاح للبلد أن يتخذ خطوة هامة أخرى نحو الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي. وتم أيضا إحراز تقدم في مسائل أخرى، ونحن نتوقع المزيد من النتائج خلال الصيف.

على الرغم من أنه تم تحديد جميع مجالات الإصلاح هذه ذات الأولوية قبل فترة طويلة وكانت سلطات البوسنة والهرسك قد أقرت بها جميعها بوصفها التزامات عليها، فإن تحقيق تلك الأهداف لن يكون سهلا. فبعد إعلان استقلال كوسوفو، توقع بعض المحللين أن تكون هناك زيادة في التوترات السياسية في البوسنة والهرسك. ولكن رد الفعل الجماهيري كان هادئا نسبيا. وتمت المحافظة على النظام العام، ولم يكن هناك بالتأكيد أي دعم رسمي لمظاهر الغضب الصربي الأكثر تطرفا إزاء إعلان كوسوفو.

وكانت المظاهرات الجماهيرية المناهضة لاستقلال كوسوفو في جمهورية صربسكا صغيرة الحجم نسبيا وكان من السهل على الشرطة في جمهورية صربسكا أن تحتويها. بيد أن قيادة جمهورية صربسكا قامت رسميا بالربط بين الوضع المستقبلي لذلك الكيان ووضع كوسوفو. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، قام الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين، بالدعوة إلى تحويل البوسنة والهرسك إلى اتحاد أو نظام كونفدرالي غير

البلدية القادمة. وفي إطار دور الميسر، قمنا قبل أسبوعين، إلى جانب بعض أعضاء المجتمع الدولي، بتقديم المساعدة إلى السلطات المحلية بغية تغيير القانون الانتخابي في البوسنة والهرسك، لتمكين جميع من عاشوا في سريرينتشا قبل الحرب من تسجيل أنفسهم قصد التصويت في تلك المقاطعة بغض النظر عن مكان إقامتهم الآن. وشكل ذلك تطورا هاما من حيث الجوهر، ولأنه تم التوصل إلى اتفاق كامل بشأن مثل هذه المسألة الحساسة. وذلك هو نوع النضج السياسي الذي نحتاج إلى أن نواصل التحلي به، ليس بشأن سريرينتشا فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بجميع التحديات السياسية التي سيواجهها البلد.

وهذا هو موقفنا الحالي. وكما أشرت إلى ذلك، يتجلى أكبر إقرار بما أحرزه البلد من تقدم في أنه سيوقع، بعد أسبوعين، على أول خطواته الملموسة في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وبشكل ذلك أهمية بالغة للبلد. ولا يتعلق السؤال المطروح الآن بمدى استصواب مواصلة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بل بكيفية وموعد تحقيقه. ولن يتأتى إحراز التقدم دون عناء. فأمامنا عمل مضن وتنازلات صعبة. وأعلم من تجربة بلدي أن تحديات العضوية في الاتحاد الأوروبي ينبغي ألا نستهن بها. وفي آخر المطاف، يجب أن ينظر أي بلد من البلدان وطبقته السياسية إلى نفسها باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي اكتسب الحق في الوقوف جنبا إلى جنب مع أعضاء الاتحاد الآخرين.

ونحن، بوصفنا المجتمع الدولي، نضطلع أيضا بدور يجب علينا أن نقوم به بصورة احترافية. وتشكل خطة الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظور التكامل الأوروبي الأطلسي وسيلتنا الوحيدة لممارسة ضغط إيجابي بغية تشجيع النخبة السياسية على وضع خلافاتها السياسية جانبا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وإحراز التقدم.

بناء جسر على نهر سافا. كما اعتمدت جمهورية صربسكا، بصورة غير قانونية، قانونا يخول لها الحق في إصدار سندات مالية، وهو ما يشكل، مرة أخرى، اختصاصا واضحا من اختصاصات الدولة.

غير أن حكومة الاتحاد، من جهة أخرى، استمرت في زيادة ما تدفعه من أموال لقدماء المحاربين وغير ذلك من التحويلات الاجتماعية، على الرغم من التحذيرات المتكررة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه، في المدى المتوسط، ليس لدى حكومتي الكيانين وحكومة الدولة التمويل الضروري. وبالفعل حذر وزير المالية في الاتحاد بأن الاتحاد على مشارف الإفلاس ولا يمكنه الوفاء بتلك الالتزامات. ومما يثير القلق أيضا أن الأطراف البوسنية صوتت أكثر من نظيراتها الكرواتية، سواء في الحكومة أو البرلمان، مؤيدة زيادة ما يدفع من أموال لقدماء المحاربين. وأدى ذلك القرار إلى ازدياد التوترات السياسية بين المجموعتين العرقيتين، ويدل على شواغل أوسع نطاقا إزاء موقف الكروات في الاتحاد.

وينبغي أن أذكر أيضا أن الدعوات التي أطلقها مؤخرا ثلاثة من كبار السياسيين البوشناق لانفصال سريرينتشا عن جمهورية صربسكا شكلت بيانات تتنافى بصورة واضحة مع اتفاق دايتون، ولا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات مع الصرب.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن المحكمة والمفوضية الأوروبية تقدران أن تعاون البوسنة والهرسك معها تعاون مرض. وأنا أتشاطر ذلك الرأي، غير أنني ما زلت على استعداد لمساعدة المحكمة على الاضطلاع بولايتها إذا طلبت ذلك.

وفي نيسان/أبريل، تركز اهتمامنا مرة أخرى على سريرينتشا، حيث كانت هناك شواغل بشأن مشاركة البوشناق الذين لم يعودوا بعد إلى سريرينتشا في الانتخابات

ويشارك مكنتي على نحو كامل مع السياسيين والمسؤولين المحليين لإحراز أقصى قدر ممكن من التقدم. وإذا أننا نحرز تقدماً في مختلف الميادين، نتطلع إلى نقل أكبر قدر ممكن من المسؤولية قبل اتخاذ قرار بشأن عملية الانتقال الكامل. ثم يجتمع مجلس تنفيذ السلام مرة أخرى، في تشرين الأول/أكتوبر، وسيقوم على الأرجح باستعراض شامل للأهداف والشروط المطلوبة لإنجاز عملية الانتقال.

وأخيراً، أود أن أنتقل إلى النظر في التحديات التي ستواجه البوسنة والهرسك في الشهور الستة القادمة. والتحدي الكبير ما زال على حاله: أي كيف يمكن تحقيق اتفاقات سياسية والاتفاق على الإصلاحات في نظام سياسي لدى الطوائف الثلاث فيه رؤى متضاربة بشأن مستقبل البلد. ويتجلى ذلك التضارب بصورة يومية في شكل آراء متنافرة بشأن كل مسألة من المسائل المدرجة في برنامج الحكومة تقريباً. وأنا على يقين بأن رئيس مجلس الوزراء، الحاضر هنا، سيؤكد تلك الملاحظة.

وفي ذلك السياق، سأسعى إلى مساعدة السلطات على تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومن الواضح أن الأمر لن يكون سهلاً، غير أنه يجب علينا أن ننتهي منه حتى نتمكن من إعادة توجيه عمل المجتمع الدولي وتحويل أقصى قدر ممكن من المسؤولية إلى السلطات المحلية.

وسيتعين على الطرفين أن يجتمعا في وقت ما لتناول تلك المسائل من خلال إجراء إصلاح دستوري. وفي مطلع شباط/فبراير، قرر القادة السياسيون تأجيل مناقشة الإصلاح الدستوري إلى ما بعد التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وتختلف اقتراحاتهم في الوقت الراهن اختلافاً شديداً بحيث أن المسألة تنطوي على خطر تحولها إلى ساحة لتجدد المعارك السياسية حتى قبل أن تبدأ المناقشات الجادة.

غير أنه يجب علينا أن ندرك أن خطة الاندماج في الاتحاد الأوروبي لها منافس في البوسنة والهرسك. فالقومية ما زالت قوية، والحملة المقبلة الخاصة بالانتخابات البلدية ستؤدي إلى زيادة الخطب الملتهبة. ولسوء الطالع، يجب ألا ينتابنا أدنى شك في أن ذلك الأمر ليس مجرد ظاهرة قصيرة الأمد. فالسياسية المعتمدة على النعرات القومية حاضرة على الدوام، وهي تحول اهتمامنا عن الدينامية الإيجابية المتمثلة في الاندماج الأوروبي. والعملية الحسابية بسيطة: أي إن القومية تعني الإدلاء بالأصوات، وقد شكلت وسيلة ناجحة لكسب الانتخابات. والواقع أن الاندماج في الاتحاد الأوروبي أصبح، إلى عهد قريب، من الأضرار الجانبية لتلك العملية الحسابية.

ولنفادي مزيد من النزاعات، ينبغي التوصل إلى اتفاق استراتيجي بشأن توزيع الاختصاصات بين الدولة والكيانين، حتى يتسنى للبوسنة والهرسك التركيز على عملية اندماجها في الاتحاد الأوروبي. وذلك، في واقع الأمر، هو ما يريده شعب البوسنة والهرسك. فهو يأمل صادقاً أن ينضم إلى الاتحاد الأوروبي. وهو يتقدم خطوة ليصبح أوروبياً، وينبغي أن نساعد على بلوغ تلك الغاية.

ومن الواضح أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتتمثل أولويتنا للفترة القادمة في مساعدة السلطات المحلية على إحراز مزيد من التقدم بشأن الأهداف الخمسة التي ينبغي تحقيقها والشرطين اللذين يتعين تلبيتهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. وفيما يتعلق بالانتقال من مكتب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، من المرجح أن يشكل الاجتماع الذي سيعقده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في حزيران/يونيه فرصة جديدة لتقييم التقدم المحرز منذ شباط/فبراير، غير أنه سيكون من السابق لأوانه تكوين رأي بشأن التقدم المحرز في ما يتعلق بالأهداف كافة.

البوسنة والهرسك في المستقبل، وكذلك في مشاركة الأمم المتحدة مع البوسنة والهرسك.

وقد قطعنا شوطا طويلا. واحتمالات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - وهو البديل الإيجابي الوحيد لمستقبل البوسنة والهرسك - تمضي قدما. وعلينا أن نتأكد من أن قادة البوسنة والهرسك سيجنون أكبر فائدة ممكنة من تلك الفرصة. ويستحق مواطنو البوسنة والهرسك مستقبلا أوروبا. ولا بد لهم أن يثقوا ثقة كاملة في أننا هنا لكي نساعدهم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر السيد لايتشاك على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

أعطي الكلمة الآن للسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

**السيد سبيريتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية):** وقام الوفد بالترجمة الشفوية: بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن غبطتي لوجودي هنا مرة أخرى منذ زيارتي الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وإن كانت في ظروف مختلفة اختلافا كبيرا.

وكما يذكر الأعضاء، شهدت البوسنة والهرسك اضطرابات كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويسعدني أن أبلغكم اليوم أن سلطاتنا قد أبدت روح الحوار والحلول التوفيقية، وهو أمر نحن في أمس الحاجة إليه إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تنجح، وأثبتت أننا قادرون على إدارة الأزمة وليس العكس.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، حدث العديد من التطورات الإيجابية في بلدي. وقد عمل مجلس الوزراء بوصفه حكومة مؤقتة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨، لكن ذلك لم يمنعنا من التصدي للتحديات العديدة والمهام الصعبة التي واجهتنا. وقد

وهناك فرصة محدودة في فترة ما بعد الانتخابات البلدية وما قبل الانتخابات العامة لعام ٢٠١٠. غير أنه لا يمكننا أن نتحمل انتكاسة من قبيل ما شهدناه بعدما رفضت التعديلات التي قدمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وحتى عندما يبدي الطرفان استعدادهما للقيام بتنازلات، سيظل تيسير العملية ضروريا للمجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أكون واضحا: لقد أحرز تقدم هام، غير أن مهمة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك لم تستكمل بعد. ومن المتوقع أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بالريادة في دور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، بعد الانتقال من مكتب الممثل السامي المعنى بالبوسنة والهرسك إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. وقد حان الوقت للبدء بالتخطيط للدور الطلائعي الذي سيضطلع به الاتحاد الأوروبي في المستقبل، ليس من حيث سياساته وقدراته فحسب، بل أيضا من حيث الكيفية التي سيتعاون بها مع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي في الميدان.

وكما هو الحال دائما، ستتطلب التطورات في البوسنة والهرسك تناولا متأنيا. وستمثل مهمتنا المباشرة في كفالة عدم تسبب التوترات السياسية خلال الانتخابات البلدية في تدهور خطير للأجواء السياسية.

وسيتمثل أحد التحديات الهامة التي ستواجهها سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الذي لا ينطوي على مكاسب فحسب، بل على التزامات أيضا. ويدل التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب على أن التعامل مع المستقبل من مسؤولية الجميع. وغالبا ما تتطور المشاكل حيث أن زعماء البوسنة والهرسك كثيرا ما يقولون حبيسي الماضي. ويتعين أن ينعكس ذلك في مشاركة الاتحاد الأوروبي بصورة عامة في

بشأن حماية وإنقاذ البشر والأصول في حالات الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث وقانون يعنى بالزراعة والتنمية الريفية وقانون بشأن الرياضة، إلى جانب قوانين أخرى. ونتوقع من الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك أن تتخذ إجراء حسن التوقيت لإقرار التشريعات المقترحة.

وقد تم التركيز بصورة خاصة على عملية الإصلاح التعليمي، عُززت في نهاية المطاف بإقرار قانون بشأن التعليم المهني والتدريب، وقرار بشأن اعتماد الوثائق اللازمة لتعزيز تنفيذ عملية بولونيا في البوسنة والهرسك، وقرار بإقامة مركز للمعلومات والاعتراف بدبلوم الدراسات العليا، وقرار بإنشاء وكالة تطوير التعليم العالي. وقمت أنا ورئيسا وزراء الكيانين وعمدة مقاطعة بريتشكو بالتوقيع على مذكرة تفاهم لتأسيس مؤتمر لوزراء التعليم في البوسنة والهرسك ليكون الهيئة الاستشارية الدائمة العليا في ذلك المجال. ومن شأن إقامة تلك الوكالة وأداء عملها بنجاح التشجيع على تنسيق أنشطة جميع الهيئات والمؤسسات التي تعمل في مجال التعليم.

إن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مسألة أثقلت لأمد طويل كاهل المؤسسات المحلية والعلاقات داخل البوسنة والهرسك. ومجلس الوزراء يلتزم التزاما تاما بإيجاد حل نهائي لتلك المسألة وطي تلك الصفحة. ونحن نبذل قصارى جهدنا في ذلك الصدد. وتمارس المؤسسات المحلية، مع ممثلي الوكالات الدولية، ضغوطا مستمرة على الأشخاص المشتبه في مساعدتهم لمشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب. وممثل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، الذي يقيم عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك، وصف تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأنه مرض. وسنواصل عملنا الدؤوب بشأن إصلاح الإدارة العامة، الذي أحرز تقدم ملموس بشأنه مؤخرا وإن كان غير كافٍ.

استرشدنا في عملنا مبدئين توجيهيين رئيسيين هما الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والعضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي. واعترفت بروكسل بعملنا بإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وتمثل اعتراف منظمة حلف شمال الأطلسي في الدخول في حوار مكثف مع البوسنة والهرسك، وهذا أمر نقدره أيما تقدير. وفي نفس الوقت، شجعنا ذلك على مواصلة العمل بغية الوفاء بمتطلبات العضوية الكاملة في المنظمة.

إن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب وضع العديد من التحديات على عاتق مجلس الوزراء، كان أخطرها إصلاح الشرطة، وهي مسألة لا تزال عالقة بعد العديد من المحاولات غير الناجحة لحلها. وقد تولى مجلس الوزراء دور القيادة في ذلك الإصلاح. وعلى الرغم من أن الأغلبية البرلمانية لم تبد استعدادا أو تفهما لتأييد الإصلاح في اللحظة الأخيرة، يسعدني بصفة خاصة أن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أقرت التشريع المقترح، وبذلك نكون قد أوفينا بالشرط السياسي الأخير لتوقيع الاتفاق.

وأرجو أن نكون قد استوعبنا الدروس من الإخفاقات السابقة التي منيت بها المؤسسات المحلية للقيام بدور قيادي في عملية الإصلاح. وينبغي عدم تجاوز تلك المؤسسات أو استبعادها تماما، كما كان الحال مع مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك. ونحن نتوقع الآن من بروكسل، عن حق، أن تحدد موعدا لمراسم التوقيع وعلى المؤسسات في البوسنة والهرسك أن تواصل تلبية الشروط التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

واعتمد مجلس الوزراء عددا كبيرا من القوانين والقرارات الهامة، بما في ذلك قانون يتعلق بالمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وقانون للمجلس المالي، وقانون

من يسعون إلى النيل من اتفاق دايتون، من مغبة هذا النهج الذي يمكن أن يعرض النتائج التي تم تحقيقها بالفعل للخطر. فاستكمال الاتفاق ممكن ومستصوب، لكن يجب أن يكون نتيجة توافق آراء داخلي وصيغة توفيقية وألا يُفرض من الخارج أبدا.

وينبغي إصلاح دستور البوسنة والهرسك بحيث لا يشكل عقبة في وجه الاندماج الأوروبي - الأطلسي. ورفض الكيانين، الذي يدعو إليه البعض، ليس شرطا مسبقا لإصلاح دستوري ناجح، بل وقد يؤدي إلى زعزعة للاستقرار لا يمكن التكهن بعواقبها.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد على أهمية مسألة جرى تمييزها بطريقة ما، سواء أكان ذلك عمدا أم بلا قصد. فحكم القانون هو الأساس الذي يقوم عليه مستقبل البوسنة والهرسك والحماية القانونية لمواطنيه. وبناء حكم القانون هو الضمان الوحيد لأن تكون البوسنة والهرسك شريكا يوثق به للمجتمع الدولي. وإذا سُمح للبعض في بلدنا - حتى وإن كانوا وزراء أو من الشخصيات المرموقة التي تتمتع بسلطة - أن يعتقدوا بأنهم فوق القانون، فلست متأكدا من أن أحدا سينظر إلينا على أننا شركاء موثوق بهم. وفي ذلك الصدد، أمل في تأييد قوي من المجتمع الدولي ومن هذه الهيئة.

ومرة أخرى، أسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن البوسنة والهرسك ملتزمة بعلاقات حسن الحوار والتعاون الإقليمي، اللذان نعتبرهما هامين لتطلعنا المشترك إلى الاندماج الأوروبي.

وفي الختام، أود أن أشكر الممثل السامي على نهجه الجديد، الذي يتضمن زيادة الوعي بأهمية عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك دون أن يستخدم سلطاته بموجب اتفاق بون.

أما بخصوص حالة الاقتصاد، فقد نتفق على أنها غير مرضية بعد، لكنه، بلا شك، يمضي على المسار الصحيح. وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٦,١ في المائة عام ٢٠٠٧. ومعدل النمو المتوقع لعام ٢٠٠٨ هو ٦,٥ في المائة، ومن المتوقع تحقيق مزيد من النمو في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وأن تسهم زيادة الصادرات والإنتاج الصناعي والاستثمارات إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية التي تشهد نموا مستمرا. وقد سجلت الاستثمارات الأجنبية في البوسنة والهرسك المباشرة ارتفاعا قياسيا في عام ٢٠٠٧.

ولا يزال معدل البطالة المرتفع هو المشكلة الرئيسية للاقتصاد في البوسنة والهرسك، ويكمن الحل الأمثل لها في زيادة الاستثمار في المساحات الخضراء. ولذلك السبب، قررت أنا ورئيسا الوزراء في الكيانين دعم عقد منتدى كرانز مونتانا في البوسنة والهرسك لكي تكفل التسويق الإيجابي للبوسنة والهرسك ولجلب الاستثمارات الأجنبية.

وكل هذا يشهد على التقدم المحرز في البوسنة والهرسك. لكن، بصراحة، لا تزال هناك التزامات يتعين الوفاء بها. فنحن لم نتمكن من اعتماد قانون بشأن أملاك الدولة أو التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة تحديد توزيع عائدات ضريبة القيمة المضافة بنسبة ثابتة، أو اعتماد استراتيجية بخصوص إصلاح قطاع القضاء أو استراتيجية بشأن جرائم الحرب. وسنواصل العمل بجهد على تلك المسائل، وأنا مقتنع أننا سنتوصل إلى حلول ترضي الجميع.

إن الإصلاح الدستوري هو أحد التحديات المستمرة التي نواجهها. وموقفي حيال المسألة واضح. فلا يمكن أن يقوم الإصلاح الدستوري على إساءة تطبيق اتفاقي واشنطن أو دايتون. ولذلك، أقترح على الجميع العودة إلى الصيغة الأصلية لاتفاقي واشنطن ودايتون. وأود أن أحذر، علانية،

الإصلاح الدستوري وبناء المؤسسات، بغية المحافظة على تحقيق الاستقرار والازدهار الدائمين في البوسنة والهرسك.

وترحب الصين بإمكانات اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أنه ينبغي للممثل السامي أن يواصل مشاوراته المكثفة مع جميع الأطراف وأن يحث، على أساس الولايات المنصوص عليها في اتفاق دايتون، البوسنة والهرسك على اتخاذ تدابير بناءة بحيث يمكن اتخاذ خطوات رئيسية على الطريق المفضي إلى انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي هذه الأثناء، نرحب بالدور الهام الذي ما زال الاتحاد الأوروبي يضطلع به في ضمان الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البوسنة والهرسك. وستواصل الصين دعم الممثل السامي في الاضطلاع بولايته وهي على استعداد لمشاركة بقية المجتمع الدولي في تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية في البوسنة والهرسك.

**السيد بيل (بلجيكا)** (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الممثل السامي، السفير لايتشاك، على بيانه وعلى تقريره لمجلس الأمن (S/2008/300)، المرفق والضميمة). كما أود أن أشكر دولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، على بيانه.

وتؤيد بلجيكا البيان الذي سيدي به بعد وقت قصير الممثل الدائم لسلوينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن بلجيكا، شأنها شأن الممثل السامي، ترحب بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك بغية اندماجها في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية. ويظهر قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتوقيع على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك أنه يمكن إحراز نتائج بشأن

**السيد ليو زغمين (الصين)** (تكلم بالصينية):

يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل السامي، السيد لايتشاك، على إحاطته الإعلامية وأن يعرب عن تقديره لجهوده الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. كما أود أن أرحب في جلسة اليوم بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشكره على بيانه.

منذ العام الماضي، اتخذت البوسنة والهرسك تدابير إيجابية في مجالات إصلاح الشرطة، والتنمية الاقتصادية، وترسيخ سيادة القانون، والاندماج الوطني. وما زالت العملية السياسية في البوسنة والهرسك تبرز تقدما. ومع ذلك، فإن عناصر عدم الاستقرار ما زالت قائمة. وما زالت الحالة، وهي معرضة للتطورات التي تحدث في المناطق المجاورة، حالة هشّة وحساسة، على النحو الذي بينه الممثل السامي في تقريره.

إن البوسنة والهرسك معرضة بشكل فريد لخطر عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، نظرا لأنها وكوسوفو تتصل كل واحدة منهما اتصالا وثيقا بالأخرى من نواحي الجغرافيا والتاريخ والدين والأصل العرقي. وأحدث الإعلان الانفرادي لاستقلال كوسوفو في ١٧ شباط/فبراير تأثيرا سلبيا على الحالة في البوسنة والهرسك، مما أدى إلى حصول عدد من التطورات المثيرة للقلق. وترى الصين أنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية، لدى النظر في المسائل ذات الصلة، أن تظل مركزة على إحلال السلام الطويل الأجل والاستقرار في البوسنة والهرسك والسلام والاستقرار في منطقة البلقان بأسرها.

والصين تحترم سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الأطراف معا بروح من الإخلاص، ووفقا لاتفاق دايتون، على تعزيز العملية السياسية وعلى إحراز المزيد من التقدم في محالي

للأهداف الخمسة والشرطين الواردين في ذلك الإعلان. ولذلك نناشد سلطات البوسنة والهرسك تنفيذ بنود الإعلان. وأخيرا، تؤكد بلجيكا مجددا على تأييدها الكامل لأحكام اتفاق دايتون. كما تؤكد مجددا على تقديرنا ودعمنا لأعمال الممثل السامي، وهو أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

**السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):**  
أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بالممثل السامي، السفير لايتشاك، وبرئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد سبيريتش. كما أود أن أشرك الآخرين تقدم الشكر للممثل السامي على تقريره الواضح للغاية والمركز عن الحالة في البوسنة والهرسك، وأود أن أعرب عن تقدير إيطاليا الكبير ودعمها القوي لجهوده السابقة والمقبلة.

إن إيطاليا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدي به لاحقا الممثل الدائم لسلوفينيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود فقط أن أضيف بعض الملاحظات، انطلاقا من تجربتنا الوطنية.

لقد حصلت فعلا تطورات هامة خلال الإطار الزمني الذي يغطيه التقرير. وبالرغم من الصعوبات العديدة والهامة للغاية التي تم إبرازها بوضوح شديد في تقرير الممثل السامي لايتشاك - وخاصة في الجزأين الثاني والثالث من التقرير، فيما يتعلق بالمرحلة التي وصلنا إليها والتحديات المقبلة - فضلا عما ورد في بيان الرئيس، سبيريتش، فإن البلد يمضي قدما. وتم تعزيز التعايش السلمي والبناء والتفاعل بين جميع عناصر مجتمع البوسنة والهرسك. وباختصار، أقول، كما أوضح السفير لايتشاك، "إن الحالة تحسنت بشكل ملحوظ" و "إن البلد اتخذ خطوة كبيرة نحو تحقيق استقرار الحالة السياسية". وهاتان نقطتان تشكلان الخلفية التي إزاءها يتعين أن نمضي قدما.

الإصلاحات الأساسية. وهنا، أفكر بالدرجة الأولى في المرحلة الأولى المتعلقة بإصلاح الشرطة. وفي الوقت نفسه، يرحب وفدي بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بتخصيص حوار مكثف بشأن البوسنة والهرسك. وبلجيكا مقتنعة بأن إحراز ذلك التقدم لا يشكل عوامل استقرار للبوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا للمنطقة بأسرها.

وبالرغم من ذلك التقدم الكبير الذي تم إحرازه، ما زالت هناك العديد من التحديات التي ستواجهها البوسنة والهرسك. وأود أن أبرز تحديين من هذه التحديات.

أولا، إن بلجيكا تتشاطر الشواغل المتصلة بالتهديدات التي يمثلها تغيير النظام الدستوري باتخاذ إجراءات انفرادية. ومن المؤكد أن إجراء إصلاح دستوري أمر لازم لترسيخ الاستقرار السياسي الداخلي. ونلاحظ، شأننا شأن الممثل السامي، أن مواقف الطوائف المختلفة إزاء هذا الموضوع ما زالت متعارضة كل التعارض. ولا يسع وفدي إلا أن يناشد جميع الأطراف الفاعلة التحلي بالواقعية. وفي ذلك الصدد، يشكل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في برلمان البوسنة والهرسك بشأن إجراء انتخابات محلية في سريرينيتشا نموذجا إيجابيا. وفضلا عن ذلك، ستتابع بلجيكا متابعة وثيقة للغاية التحضيرات للانتخابات المحلية التي ستجرى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ثانيا، ما زال بلدي يشدد على الالتزام بالتعاون الكامل من جانب سلطات البوسنة والهرسك، وخاصة جمهورية صربسكا، مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

إن بلجيكا تؤيد تأييدا تاما الإعلان الذي أصدره في ٢٧ شباط/فبراير المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام (انظر S/2008/300، المرفق والضميمة)، الذي يربط إمكانية إغلاق مكتب الممثل السامي باستيفاء البوسنة والهرسك

وفي الوقت ذاته ، نظل على اقتناعنا بضرورة التأكيد على مبدأ الملكية وعلى ضرورة أن تتمحض عن ذلك نتائج ملموسة حينما تسمح بذلك الظروف على الأرض. ويمكن في اعتقادنا الاحتفاظ بعملية الإصلاح في مسارها السليم إذا تحرينا حسن الإدارة والتآزر بين السلطات المحلية والقوى السياسية من جهة، والمجتمع الدولي من الجهة الأخرى. وثمة إمكانية لتحقيق تقدم حاسم في الأشهر القليلة القادمة بشأن الشرطين والأهداف الخمسة التي حددها مجلس تنفيذ السلام بشأن انتقال مكتب الممثل الخاص إلى الاتحاد الأوروبي. وأود أن أنه مرة أخرى إلى أن إعطاء الضوء الأخضر لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والاندماج من شأنه تمكين مجلس تنفيذ السلام من تقييم الوضع بمجملة تقييما إيجابيا.

لقد شهدت الشهور الستة الماضية فترات من التوتر السياسي والمواجهة والفرقة أعقبتها مراحل من الحوار المثمر ذي النتائج الطيبة، كما أسلفت في حديثي، وكما ذكر لنا هذا الصباح. وآمل أن تسود فضائل الحوار والتنازلات في الأشهر القادمة ليس من أجل مصلحة القوى السياسية فحسب، بل من أجل شعب البوسنة والهرسك بشكل خاص.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بالرؤية التي عبر عنها الرئيس ، السيد سبيرتش، حين قال أن إرساء سيادة القانون هو الضمانة الوحيدة لأن تكون البوسنة والهرسك شريكا موثوقا به للمجتمع الدولي. ذاك أمر جوهري.

**السيد تشوركن (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): نرحب في هذه الجلسة بمشاركة رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك ، السيد سبيرتش. كما نشعر بالامتنان للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد لايتشاك، للتقرير الذي قدمه إلى مجلس الأمن بشأن التطورات في البوسنة والهرسك.

ومع أن البعض كان يخشى التأثير الذي سيحدثه إعلان استقلال كوسوفو على الهيكل السياسي والمؤسسي للبوسنة والهرسك، فإن سرايفو أحرزت نتائج بالغة الأهمية في هذه الفترة. فقد توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن الإصلاح السياسي، على النحو الذي تمت الإشارة إليه، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب وسيتم التوقيع على الاتفاق قريبا، مما يظهر مرة أخرى أن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تشكل أفضل أداة لنا لإحراز المزيد من التقدم أيضا. وقد أطلق مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بوخارست الحوار المكثف مع البوسنة والهرسك في الفترة المفضية إلى خطة عمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأخيرا وليس آخرا، تم التوصل إلى حل توافقي مثمر بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بإجراء الانتخابات البلدية في سريرينيتشا، وهو أمر أود من أجله أن أشيد مرة أخرى بدور الوساطة الذي اضطلع به الممثل السامي لايتشاك.

تتحرك البوسنة والهرسك بخطى ثابتة في الاتجاه السليم ، وقد ساعد المجتمع الدولي على تعزيز تلك العملية.

وبالرغم من هذا التقدم الملموس، لا تزال هناك شواغل عديدة تستدعي الاهتمام. وقد كان الرئيس واضحا غاية الوضوح بهذا الشأن. لا تزال التوترات تنشأ بصفة دورية بينما أصبحت القوى السياسية تثير الشكوك حول التدابير المنصوص عليها في اتفاق دايتون للسلام. إن الإصلاح الدستوري أولوية لتأسيس دولة فعالة في البوسنة والهرسك، ولكن ذلك لا يبدو في متناول اليد، على الأقل إذا حكمنا بما سمعنا. لقد أرجئ إغلاق مكتب الممثل السامي ومن ثم الشروع في المرحلة الانتقالية نحو الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وقد وافقت إيطاليا، بوصفها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، على ذلك القرار الذي نعتبره حكيما.

الثنائي وجعلها، من باب الأمر الواقع، كيانا بوسنيا ثالثا، فإنه أمر يتناقض مع دستور البلد الناتج عن اتفاق دايتون للسلام.

إننا نضع آمالنا على الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي لتعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونحن على اقتناع بضرورة الالتزام الصارم، عند القيام بهذا الدور، باتفاقات السلام والمبدأ الأساسي الذي ينص على بلوغ التوافق وسط الأطراف البوسنية. إننا نفضل اتخاذ قرار مدروس بحيث ييسر إجراء انتخابات بلدية في سربرينتشا في جو يتسم بالهدوء. ونرفض أي إجراءات تعسفية القصد من ورائها انتهاك السلطة القانونية للكيانات على أراضيها.

وإجمالا، فإنني اعتقد أن الأوضاع قد تحسنت في البوسنة والهرسك منذ الأزمة السياسية الخطيرة التي شهدتها خريف ٢٠٠٧. إن هذا يدفعنا إلى الاستمرار في دعمنا للسياسة التي انتهجها المجتمع الدولي بشأن الفترة الانتقالية لوجوده هناك.

**السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي في البدء أن أرحب بالمثل السامي والمثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد لايتشاك، وأن أشكره على التقرير الذي قدمه في جلسة الإحاطة هذا اليوم. كما أود أن أرحب بدولة السيد نيكولا شبيرييش، رئيس مجلس الوزراء في جلسة المجلس هذا اليوم وأن أشكره على الإحاطة التي قدمها.

ويرحب وفدي بالتقدم الملموس الذي أحرز في تحقيق الإصلاحات المطلوبة من أجل اندماج البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية، الأمر الذي نعتبره الهدف الأقيم للمستقبل المشترك لكل بلدان جنوب شرق أوروبا. وما فتئت كرواتيا تنادي بنهج فردي وشفاف في التعامل مع بلدان جنوب شرق أوروبا مع تطبيق ذات المعايير على الجميع ومكافأة الجهود الشاقة المبذولة

وننوه بالاتفاقات التي أنجزت بين الأطراف البوسنية على أساس اتفاق دايتون للسلام بشأن العوامل التي تحدد عملية إصلاح الشرطة وما تلا ذلك من اعتماد برلمان البلاد للقانونين المتعلقين بهذا المجال. إن المهام الرئيسية النابعة عن اتفاق دايتون للسلام قد أنجزت بوجه عام. ولعل مما يؤكد هذا القول التوقيع المرتقب في الأيام القادمة على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك من جهة، والاتحاد الأوروبي من الجهة الأخرى.

إن الواجب الشرط الرئيسي للفترة المقبلة يجب أن يظل سياسة نقل مسؤولية مصير البلد من الهياكل الدولية إلى سلطة بوسنية يتم انتخابها بالطرق القانونية. ومن الضروري تحقيق المعايير الخاصة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير من هذا العام بعد طول انتظار. إن الهدف الرئيسي من وراء تلك المعايير هو تحقيق الظروف المواتية لتقليص مكتب الممثل السامي وتحويله إلى مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي.

وسنقدم المزيد من الدعم الشامل لجهود السيد لايتشاك لتقليص أنشطة مكتب الممثل السامي. ونأمل أن يظهر المشاركون في المجلس التوجيهي حكمة سياسية بتفادي المماثلة والتأخير غير المبرر لعملية تقليص المكتب يجعل اعتماد هذا القرار رهينا بتفسير موسع للتقييم الإيجابي للوضع في البوسنة والهرسك. ومن الواضح تماما أن الوضع في البوسنة والهرسك ليس بأسوأ حال منه في عدد من الدول في إقليم البلقان حيث لا وجود لممثل سام.

وفي هذا السياق، ننصح بالتعجيل قدر الإمكان باتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بتنفيذ قرارات التحكيم المتعلقة بريتشكو إذ أن هذه البلدية تصنف بوصفها تابعة للسلطة المشتركة لجمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك. أما الفكرة التي تنادي بسحبها من هذا الحكم

إلى توافق محلي للآراء بشأن هذه المسألة ما دامت تصورات الأطراف المحلية متناقضة وغير قابلة للتفاوض“. إننا نحث الأطراف المعنية بالأمر كافة على التحلي بروح الانفتاح والمرونة في النهج الذي تسلكه بحيث تجعل الشعوب المؤسسة للبوسنة والهرسك تشعر بالاطمئنان على مستقبل حقوقها المدنية وسلامتها الإثنية.

ويجب على الأطراف المحلية والدولية مراعاة المساواة، نصا وروحا، بين الشعوب المؤسسة للبوسنة والهرسك على أن يتضمن ذلك ليس التمثيل السياسي فحسب، بل أيضا وسائل الإعلام الإلكترونية التي يتوجب عليها خدمة جميع الشعوب المؤسسة بما ينال رضاها على أساس مبدأ حرية وديمقراطية وسائط الإعلام.

يشكّل الكروات في البوسنة والهرسك أصغر الشعوب المؤسسة لذلك البلد، مما يجعلهم حساسين بشكل خاص. ويجب أن تؤخذ مصالحهم بعين الاعتبار، كما يتعين توفير الحماية لهم. ولا يمكن للبوسنة والهرسك الحرية والديمقراطية أن تتحقق بدون كروات البوسنة والهرسك. واسمحوا لي أن أشدد على هذه النقطة أيضا لكي أوضح تماما أنه لا يمكن أن تقوم قائمة للبوسنة والهرسك المتكاملة والمتحدة كدولة بدون وجود الكروات على أراضيها.

يجب أن يظل الشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك شعبا يتمتع بالمساواة دستوريا مع الشعبين الآخرين في البلد في كلا الكيانين: أي في اتحاد البوسنة والهرسك وفي جمهورية صربسكا، وبعبارة أخرى، في جميع أراضي البوسنة والهرسك. ويتعين أن يؤخذ هذا بالاعتبار لأنه يشكل المصلحة الأساسية للبوسنة والهرسك، ومن ثم فإنه يمثل مصلحة جميع الشعوب المؤسسة الثلاثة في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، ندعو إلى تقديم مبالغ إضافية تُخصص لعودة الكروات إلى جمهورية صربسكا، لتحقيق

والإصلاحات بالتقدم خطوات في طريق الإدماج في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وإذ نأخذ بالاعتبار الأوضاع السياسية المعقدة داخليا ومناخ التوتر السائد إقليميا إثر إعلان كوسوفو استقلالها في شباط/فبراير، نرحب بكل السرور باعتماد القانونين المتعلقين بإصلاح الشرطة في ١٦ نيسان/أبريل، إذ أنهما سيمكنان البوسنة والهرسك من توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك نشعر بسعادة بالغة إزاء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أواخر شباط/مارس من هذا العام بين الدولة والكيانات الحكومية بشأن الممتلكات الدفاعية المنقولة والتي أمنت للبوسنة والهرسك حوارا مكثفا نحو خطة عمل بشأن العضوية في حلف الناتو.

ونلاحظ بارتياح أن جميع أعضاء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام قد تمكنوا من الاتفاق على استراتيجية انتقالية وعلى سياسة مستقبلية للمجتمع الدولي تجاه البوسنة والهرسك، بما في ذلك شروط الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ونشيد بهم لما بذلوه من جهود. ومن دواعي غبطتنا أن يكون الهدف الكلي هو تحقيق الانتقال بأسرع ما يمكن وأن يظل مبدأ الملكية هو الأساس.

إننا نعيد التذكير بالهدف الذي ظل يحذو مجلس تنفيذ السلام منذ وقت طويل ونعيد ما ذكرناه عن موقفنا من أننا نرغب في رؤية البوسنة والهرسك دولة مسالمة قابلة للبقاء وفي طريقها إلى الاندماج الأوروبي بصفة نهائية. ومن أجل تحقيق ذلك، نشارك الآخرين في أن الإصلاح الدستوري ضروري، بل أساسي، لمستقبل ذلك البلد.

ومع ذلك، كما ذكر الممثل السامي في الفقرة ١٥ من تقريره، فإنه ”سيكون من الغاية في العسر التوصل

ومن بين المستفيدين من الجهود التي نبذلها نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي في المنطقة البوسنة والهرسك، لأننا نشاطرنا تجاربنا ومعارفنا ونقف جاهزين لكي ننقل إليها الخبرة التي اكتسبناها خلال فترة محادثاتنا بشأن العضوية مع جيراننا، لمساعدتها على التحرك بشكل أسرع نحو الاندماج الأوروبي الأطلسي.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشير إلى الفقرة ٦٣ من تقرير الممثل السامي، حيث يشير إلى خطة كرواتيا الرامية إلى بناء جسر عبر أراضي البوسنة والهرسك، ويعرب عن قلقه إزاء "احتمال إعاقة وصول [ذلك البلد] إلى البحر المفتوح". ويسري أن أذكر هنا أن بلادي قد قطعت بالفعل شوطا إضافيا لضمان معالجة الشواغل التي تساور البوسنة والهرسك. إن جسرنا، الذي يستخدم التكنولوجيا المتقدمة ويربط بين البر الرئيسي الكرواتي وشبه جزيرة بليساك، قد تم تشييده وتكييفه لتمكين أكبر السفن من الوصول إلى ميناء نوم، وبهذه الطريقة نكون قد خففنا من حدة مختلف الشواغل إزاء الوصول إلى هذا الميناء الذي يقع على البحر الإدارياتيكي والتابع للبوسنة والهرسك.

أخيرا، وبينما أشيد مرة أخرى بالبلدان الأعضاء في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على تحقيق الوحدة فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإنني أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على عمله الجيد والممتاز الذي اضطلع به حتى الآن في البوسنة والهرسك.

**السيد كليب** (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):  
اسمحوا لي أن أبدأ ببيان بالتعبير عن شكري للسيد لايتشاك، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره عن التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك (انظر S/2008/300).

التوازن مع المبالغ المستثمرة في المجالات الأخرى للعودة في البوسنة والهرسك. ويُمكن هذا أيضا أعدادا أكبر من الناس من التصويت في أماكن إقامتهم قبل الحرب، ويخفف بذلك من حدة الشواغل التي أثارها الممثل السامي في الفقرة ٨ من تقريره.

كما نعتقد أنه ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي والممثل السامي جهودهما في المساعدة على تحقيق التوافق بين الكم الهائل من القوانين المختلفة المستخدمة في هذا الوقت لمحكمة جرائم الحرب على المستويات المختلفة في البوسنة والهرسك من أجل مراعاة مبادئ المساواة والعدالة والشفافية وكفالتها لجميع المواطنين في البلد، بغض النظر عن المناطق التي يعيشون فيها أو المحكمة التي قد يحاكمون أمامها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نردد الدعوة التي وجهها الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام إلى صربيا كي تفي بالتزاماتها القانونية وتلقي القبض على راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وتنقلهما إلى الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما ذكر الممثل السامي، فإن اعتقالهما ليس من شأنه أن يطوي هذه الصفحة لدى أسر الضحايا فحسب، بل سيسهم أيضا كثيرا في إزالة وصمة العار التي لحقت بجمهورية صربسكا، وفي تحسين العلاقات الإثنية في البوسنة والهرسك.

ويعمل بلدي جاهدا لإنجاز اندماجه في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي. وخلافا لما جرى في موجات توسيع الاتحاد التي حدثت في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، نحن نحري قدرا كبيرا من المفاوضات الإضافية مع الاتحاد الأوروبي لكي نصبح جاهزين للانضمام إليه. ويتطلب ذلك اضطلاع جميع إداراتنا الحكومية بعمل شاق مركّز ومتواصل.

التمكن من أن يرسم بنفسه مسيرة عمله. وفي حين لا تزال مختلف خطط الإصلاح قيد الإعداد، نرى أنها لذلك ينبغي ألا تستخدم كشروط مسبقة. وبالرغم من أن الضغوط الخارجية قد تكون مفيدة في بعض الأحيان، فإنها لن تقدم على الأجل الطويل مساعدة هامة للبلد إذا ما أريد له أن يعتمد اعتمادا كلياً على جوانب قوته ويتصدى لمواطن ضعفه.

ونشير مع القلق إلى بطئ عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأصحاب المصلحة الآخرون من أجل صياغة استراتيجية جديدة لمعالجة هذه المسألة الإنسانية الحساسة. ولا ننظر إلى هذه الاستراتيجية إلا بوصفها مجرد استراتيجية لتوفير أساسيات الحياة المعاصرة، مع ما تحظى به من أهمية، ولكن الأهم من ذلك أننا ننظر إليها في إطار بناء مستوى أعلى من الثقة بين العائدين والسكان المحليين.

ويتعين أن تُعزز هذه الثقة بكل عناية. من الضروري إقناع العائدين بأنه سيكون في وسعهم أن يتفاعلوا مع الآخرين وأن يعيشوا في سلام معهم. كما يجب أن ندرك أنه كلما تأخرت عودتهم ضعف لديهم الحافز على العودة.

وبالإشارة إلى الإصلاحات الدستورية الواسعة، نرى أنه من الضروري الاضطلاع بهذه الإصلاحات بأسلوب حذر، ووفقا لاتفاق السلام. وهناك عمليات ونماذج مختلفة للإصلاحات الدستورية في العالم يمكن أن يستفيد منها البلد. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لزرع تجربة بعينها للإصلاح الدستوري لن تخدم مصالح البلد. وينبغي أن يعبر الدستور عن رغبات شعب البوسنة والهرسك وأن يجسّد القواعد والقيم والأفكار المحلية. ويتمثل دور المجتمع الدولي في هذا الصدد في تقديم الدعم للبلد في تطبيق دستوره.

كما نود أن نرحب بحضور السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه.

ويسرنا أن نشير إلى التقدم المتزايد الذي أحرزته البوسنة والهرسك نحو توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. إن توقيع تشريع بخصوص إصلاح الشرطة يشكل شهادة على هذا التقدم، وهو جزء من إصلاح قطاع الأمن. ويشكل إحراز المزيد من التقدم في مجال تعزيز نظام سيادة القانون عاملا حاسما في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل السامي لإقامة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويمثل هذا إعلانا سياسيا هاما ويساعد على طي صفحة الخلافات بين الأطراف المتضررة. وبالرغم من ذلك، يتعين أن تواكب هذا التدبير المهم جهود كبيرة أخرى لتيسير إقامة علاقات أطف فيما بين الأعراق.

وفي هذا الصدد، استحووا لي أن أشدد على أن الحوار والمصالحة والمفاوضات يجب أن تكون الخيار المفضل لحل أي مسألة. وتُظهر إجراءات التصويت المتفق عليها في البرلمان ومجلس الوزراء الرغبة في الاعتماد على التفاوض مهما كان صعبا ومكثفا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نخطط علما أيضا على النحو الواجب بالتوصيات المتعلقة بالإغلاق المعتزم لمكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك. وهذه توصية مهمة وجديرة بالنظر مليا من جانب المجلس. وسيكون إغلاق المكتب بالتأكيد خطوة مهمة نحو الحكم الذاتي للبلد. ومع ذلك، يتعين أن تفي هذه الخطوة بالأهداف الخمسة الحاسمة، وقبل كل شيء يجب أن تتوافق مع آراء المجلس.

وتؤمن إندونيسيا إيمانا عميقا بأنه يتعين على المجلس والمجلس التوجيهي لمجلس بناء السلام أن يدعموا البلد في

كذلك، وإن لم تتعلم الأطراف كيفية المضي قدما بسرعة أكبر، فإنها ستواجه خطر فقدان أهميتها. وتحت كوستاريكا كل المواطنين والأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك على بذل جهود متواصلة من أجل تنفيذ مبادئ اتفاق دايتون للسلام، الذي ينبغي أن يعبر عنه في الإصلاح الدستوري والتشريعات وبناء المؤسسات.

ومن خلال التوصل إلى تلك الاتفاقات وبلوغ الأهداف التي حددتها خطة عمل مكتب الممثل السامي، ستكون الأطراف قادرة على التقدم بوتيرة أسرع وبمزيد من الأمان على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وما فتئت كوستاريكا تلتزم باحترام حقوق الإنسان، وهي الركيزة الأساسية للأمم المتحدة، ونحن نهب بسلطات البوسنة والهرسك أن تتعاون تعاوننا كاملا من أجل أن يقدم إلى العدالة كل من تتهمهم السلطات القضائية بارتكاب الفظائع. إن طي صفحة التاريخ الأسود للإساءات والانتهاكات يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية تستهدف حصرا من يتحملون المسؤولية من دون أي شكل من أشكال النمطية أو التعميم.

إن بلدي يدعم الممثل السامي وأعضاء مكتبه في اضطلاعهم بأعمالهم الصعبة والحساسة. ونشجعهم على مواصلة العمل بغية حل المشاكل السياسية، التي هي لب الصعوبات الحالية، ومن أجل تجنب أية نتائج خطيرة في المستقبل. وتكرر كوستاريكا تأكيد التزامها بدعم الممثل السامي وفريقه، وبالاتفاقات التي كرسست سلطاتهم والتزاماتهم القانونية بالإضافة إلى واجبات الأطراف الفاعلة الأخرى.

كما أننا نكرر الرأي الذي عبر عنه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بأن العملية الانتقالية هي المسؤولية الأساسية للمعنيين مباشرة، وهم مواطنو البوسنة والهرسك.

أخيرا، اسمحوا لي أنؤكد من جديد دعم إندونيسيا المتواصل للعملية السياسية التي يضطلع بها الممثل السامي وفقا لاتفاق السلام.

**السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):**

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالسيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، والسيد ميروسلاف لايتشيك، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وكما ذكر الممثل السامي، فإن تقريره (S/2008/300، الضميمة، المرفق) يقدم العناصر التي تنم عن إحراز تقدم. وبصفة خاصة، فإن اعتماد قانونين بشأن إصلاح الشرطة في ١٦ نيسان/أبريل هو التقدم الرئيسي الذي تحقق. ومع أن اعتمادهما حدث بعد الفترة المشمولة بتقرير الممثل السامي المعروض علينا اليوم، فإن إقرارهما الذي كان ضروريا لكفالة سيادة القانون - تطور يلقي منا كل الترحيب.

إن التوقيع المنتظر في ١٦ حزيران/يونيه على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي هو مؤشر آخر على إحراز التقدم. وقد تطلب ذلك الإنجاز جهودا هائلة ومفاوضات مكثفة. والاتفاق مهم للغاية، سواء من حيث محتوياته أو من الناحية الرمزية: فهو دليل ملموس على أن مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك، التي تمثل مجموعات عرقية وآراء سياسية مختلفة قد تعلمت تقديم بعض التنازلات من أجل بلوغ هدف أسمى. وفي حين أن هذا السلوك أمر عادي في بعض المجتمعات، إلا أنه ليس كذلك، للأسف، في مجتمعات أخرى. ولذلك، فإن هذا الإنجاز يكتسب أهمية مزدوجة. ونحن نهنئ الأطراف ونحثها على مواصلة السير على هذا الطريق.

ووفقا لتقرير الممثل السامي، فإن هذه الإجراءات السياسية المعقدة الرامية إلى تحقيق اتفاقات كانت محبطة لأغلبية المواطنين في البوسنة والهرسك. وإذا كان الأمر

الأفضل لجهود الأطراف المعنية فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتوحيد تلك الجهود.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فإننا نشعر بالرضا إزاء الإنجازات التي تجلت في النمو القوي للإيرادات الذي تحقق في بداية هذا العام ونتج عنه فائض عام في ميزانية الحكومة. كما أننا نرحب بمختلف الإجراءات الإيجابية على مختلف المستويات التي أسفرت عن اعتماد مجموعة من القوانين، كما أشار التقرير. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود قادة البوسنة والهرسك من أجل وضع بلدهم مرة أخرى على مسار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق تجدد التوتر بين القوى السياسية بشأن الهيكل الدستوري للبلد في المستقبل ودور الدولة واختصاصاتها، فضلا عن بعض التصريحات الداعية إلى الانفصال. وقد أحطنا علما بملاحظات السيد ميروسلاف لايتشيك عن طبيعة الممارسات السياسية في البلد المتسمة بطابع الانقسام والمواجهة المؤدية إلى نتائج عكسية. ويمثل هذا في رأينا تحديا رئيسيا لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، الذي يضمن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ولذا، ندعو الأطراف إلى العمل معا بروح المصالحة، ومواصلة البحث الدؤوب عن حل مقبول على نحو متبادل لدولة متعددة الأعراق تضم كيانين، وتضمن حقوق البوشناق والصرب والكروات الذين يعيشون هناك. ومن الأهمية بمكان أن تستمر عملية الإصلاح الدستوري على أساس المبادئ المكرسة في اتفاق دايتون. كما أننا نحث قادة البوسنة والهرسك على بذل جهود متضافرة لتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم فيما قبل الحرب، مع تلبية احتياجاتهم الأساسية وكفالة ظروف الحياة الكريمة على المدى الطويل لغير القادرين على العودة لسبب أو آخر. كما أننا نتفق مع الرأي الذي عبر عنه وفد إندونيسيا بأن

والهدف الرئيسي لوجود الممثل السامي في الميدان هو كفالة الامتثال للأهداف والشروط التي حددها مكتبه، وما أن تتحقق تلك الأهداف والشروط، فإن مكتبه يمكن أن يقفل أبوابه لكي تنتقل السيطرة الكاملة على الشؤون العامة إلى السلطات التمثيلية المشروعة.

إن التقدم على الصعيد السياسي سيعني أن خطر العنف قد تراجع. ولذلك، فإننا نهيب بمواطني البوسنة والهرسك وممثليهم أن يتطلعوا إلى الأمام وليس إلى الخلف.

### السيد بوي ثي غيانغ (فيت نام) (تكلم

بالانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى السيد ميروسلاف لايتشيك، الممثل السامي في البوسنة والهرسك، على تقريره عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2008/300، الضميمة، المرفق) وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونرحب بدولة السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه.

لقد تابعنا عن كثب التطورات في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية المشمولة بالتقرير. ويسعدنا أن نلاحظ التقدم الهام المحرز في عدد من ميادين النشاط في البلد، وبخاصة الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من الاستقرار في الحالة السياسية، والأمنية، بما في ذلك الاتفاق بين الأحزاب الحاكمة على إصلاح الشرطة واعتماد قوانين إصلاح الشرطة في منتصف نيسان/أبريل، مما مكن الاتحاد الأوروبي من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك، والتوافق في الآراء وما تبعه من قرار للمدراء السياسيين في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الذي اتخذ في شباط/فبراير، ويقضي بإعطاء الأولوية لتوطيد سيادة القانون، واعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك القانون الخاص بالمواطنة وتنقل الأجانب، والتنسيق

الأول/ديسمبر الماضي. وما فتئ وفد بلدي يشجع جميع الأطراف على كفالة الوفاء بالشروط من أجل الانتهاء من تلك العملية.

وتلاحظ جنوب أفريقيا بقلق الحوادث التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٧ والتي جددت التوتر بين القوى السياسية بشأن الهيكل الدستوري للبلد في المستقبل ودور الدولة واختصاصاتها. إننا نكرر التأكيد على أن الحوار والتعاون أمران أساسيان لكفالة وجود حكومة فعالة وجامعة لكل مواطني البوسنة والهرسك من خلال إقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع بالاستقرار والرخاء.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين داخليا، فإن جنوب أفريقيا تشعر بالارتياح إزاء عمل مكتب الممثل السامي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأصحاب المصلحة الآخرين في صياغة الاستراتيجية الجديدة التي سيتم استكمالها واعتمادها في وقت لاحق من هذا العام. ونلاحظ أن التركيز لا ينصب على عودة هؤلاء المشردين إلى منازلهم فحسب، بل وعلى توفير مصدر عيش دائم للعائدين. وما برحت جنوب أفريقيا ترى أن معالجة مسألة اللاجئين والمشردين داخليا من شأنها أن تساعد على المصالحة وبناء الدولة في البوسنة والهرسك وأن تسهم، بالتالي، في استقرار البلد على المدى الطويل.

وكما أشار الممثل السامي في تقريره، فإن البوسنة والهرسك تتعرض على نحو فريد لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. ونود أن نؤكد على أملنا في ألا تكون للتطورات الأخيرة في المنطقة آثار سلبية على التقدم المحرز، وأن جميع الأطراف في المنطقة ستمتنع عن البيانات المتهبة التي من شأنها أن تقوض التقدم المحرز والاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار والمفاوضات. وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد

إدماج اللاجئين والمشردين داخليا في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها يكتسي أهمية بالغة في هذا السياق.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للبوسنة والهرسك في عملية اندماجها الإقليمي والدولي. ونشيد بمكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك وبالاتحاد الأوروبي على دوريهما الهامين وإسهاماتهما الكبيرة في تعزيز السلام والأمن والتنمية في البلد. وتلك الجهود المتضافرة كانت أساسية ليس بالنسبة للبوسنة والهرسك فحسب، بل ولمنطقة البلقان وأوروبا برمتها. وتدعم فييت نام جميع الجهود البناءة في هذا الاتجاه.

### السيدة كواي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية):

نحن أيضا نرحب بالممثل السامي في مجلس الأمن، ونعرب عن تقديرنا لتقريره الشامل الذي قدم للمجلس معلومات مستكملة عن الأوضاع الحالية في البوسنة والهرسك. ونشكر كذلك السيد سبريتش على بيانه.

ونود أن نكرر تأكيد دعمنا للممثل السامي ولسياسة النقل التدريجي للمسؤوليات إلى القيادة البوسنية.

وتشجع جنوب أفريقيا حكومة البوسنة والهرسك والأطراف ذات الصلة على مواصلة التركيز على تلبية وتنفيذ الأهداف الخمسة المحددة والشرطين العامين اللذين وضعوا في اجتماع المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب لا يشكل بالمعنى الدقيق جزءا من خطة عمل مكتب الممثل السامي، فإن وفد بلدي يعتبره مهما لتأمين التقدم والاستقرار في المنطقة. ولذا، نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن البوسنة والهرسك أحرزت تقدما في هذا المجال نتيجة للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق في كانون

ومن الضروري أيضا تشجيع مبادرات المصالحة فيما بين الطوائف من أجل تخفيف التوتر القائم بين مختلف المجتمعات المحلية، خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية.

ونود أن نشيد بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونشجع كل الدول على مواصلة التعاون الكامل مع المحكمة.

وإننا نشجع جهود الوساطة والمبادرات العديدة التي يقوم بها الممثل السامي ومكتبه من أجل تنفيذ الاتفاقية الإطارية في البوسنة والهرسك. ونحث الممثل السامي والمجلس التوجيهي على مواصلة الأعمال التي يضطلعان بها.

وما زالت هناك مسائل معلقة تتطلب بذل المزيد من الجهود. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في حشد الجهود من أجل دعم البوسنة والهرسك وجهود السلام في المنطقة في إطار اتفاق دايتون. إن السلام والأمن الإقليميين على المحك.

**السيد لاكروا** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بحضور السيد نيكولا سبيريتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، الذي استمعنا إلى بيانه بكل اهتمام. كما أود أن أشكر الممثل السامي، السفير لايتشيك، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في البوسنة والهرسك. ونرحب بجهوده وبالإجراءات الفعالة التي اتخذها. ونود أن نؤكد له استمرار دعمنا الكامل، وخاصة لنهجه بشأن مستقبل مكتب الممثل السامي.

بعد دقائق، سيدلي الممثل الدائم لسلوينيا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وفرنسا تؤيد ذلك البيان بالكامل. وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إننا نرى أن تحديد الأهداف والشروط لإنهاء أنشطة مكتب الممثل السامي ستكفل الشروط الملائمة للوجود الدولي. وخلال الأشهر القادمة، سندرس بعناية التقدم المحرز

دعمها لكل سكان البوسنة والهرسك ولعملية التقدم المستمر نحو مجتمع ديمقراطي مستقر يتسم بالحيوية في منطقة البلقان.

**السيد تيندييوغو** (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أنا أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد لايتشيك على إحاطته الإعلامية، وللسيد سبيريتش على بيانه.

إن الحالة في البوسنة والهرسك بوجه عام تبعث على الارتياح. ويود وفد بلدي أن يسجل اعترافه بالتقدم المحرز في عدد من المجالات، وعلى نحو خاص فيما يتعلق بإصلاح الشرطة واعتماد التشريع المتعلق باتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ومن شأن ذلك أن يمكن البلد من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وأن يهيئ الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. ونرحب كذلك بالمبادرات المتخذة لمعالجة مسألة اللاجئين والمشردين داخليا.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الأطراف، فإننا نحثها على النظر في كل السبل الممكنة للخروج من الطريق المسدود بشأن الإصلاحات الدستورية والدفاع والعدالة والإدارة. ومن شأن تلك الإصلاحات أن تسهم في تحقيق الأهداف التي وضعها المجلس التوجيهي لتنفيذ السلام.

ويكتسي إصلاح الاقتصاد أهمية أساسية في هذا البلد الذي يمر بمرحلة إعادة البناء. ولا بد لنا من الترحيب بالمبادرات المتخذة في هذا المجال وبالتقدم الناجم عنها. ونلاحظ بصفة خاصة الالتزام الذي قطعه سلطات البوسنة والهرسك بتوقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويحدونا الأمل في أن تنفيذ هذا البرنامج ستكون له آثار إيجابية على حياة المجتمعات المحلية وأنه سيشكل دعما لعملية السلام. إننا نحث المجتمع الدولي على إيلاء اهتمام أكبر لهذه المسألة وتقديم الدعم اللازم.

الكيانين إنما هي مناقضة لاتفاق دايتون للسلام ولا محل لقبولها مطلقاً.

ويعلم المجلس حرص فرنسا الكامل على مكافحة الإفلات من العقاب ودعمها لعمل المحاكم الجنائية الدولية. ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبالناتج الإيجابية التي حققتها. غير أنه ما زال من غير المقبول، بعد مرور أكثر من ١٣ عاماً على وقوع المذبحة في سربرينيتشا، ألا يقبض حتى الآن على السيد كاراديتش وعلى السيد ملاديتش. ونهيب بجميع الأطراف المعنية، خاصة السلطات الاتحادية في البوسنة، ولكن أيضاً بالكيانين، فضلاً عن صربيا، أن تواصل التعاون مع المحكمة لضمان اعتقال جميع المتهمين المطلق السراح وتسليمهم إلى المحكمة في لاهاي. وهذا أمر ضروري من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية التي قطعتها كل من البوسنة والهرسك وصربيا بالعمل على إنجاح عملية المصالحة الضرورية. ونرحب بالالتزام الذي أعاد تأكيده السيد شبيريتش في هذا الصدد.

إن التزام المجتمع الدولي بإزاء البوسنة والهرسك ما زال ضرورياً. والاتحاد الأوروبي مدرك لمسؤولياته في ذلك ويؤدي دوراً كبيراً في هذا الصدد. فقد حافظ على وجوده في جميع أنحاء البلد من خلال نشره قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات التابعة له في البوسنة والهرسك (قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا) وبعثة الشرطة. ويعتزم أن يؤدي دوراً أكبر في المستقبل.

وباعتماد القوانين المتعلقة بإصلاح الشرطة، تُختتم مرحلة هامة على الطريق المؤدي إلى اندماج البوسنة والهرسك في أوروبا. ونرحب بالتوقيع الوشيك على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، الذي أفادنا السيد لايتشك بأنه سيتم في ١٦ حزيران/يونيه. وسيمثل ذلك استجابة للأمل

في تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين العامين، التي حددها المجلس التوجيهي لتنفيذ اتفاق السلام في شباط/فبراير الماضي.

إن الجهود التي بذلها الممثل السامي سمحت بإزالة العقبات الأخيرة لكي يتمكن برلمان البوسنة والهرسك من اعتماد القانونين الأولين بشأن إصلاح الشرطة. وكان ذلك الإصلاح، على وجه الخصوص، شرطاً لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك. وكان اعتماد برلمان البوسنة والهرسك في ٧ أيار/مايو تعديلاً على قانون الانتخابات بغية السماح لسكان صربينيتشا السابقين، الذين تفرقوا بسبب الحرب، بالمشاركة في الانتخابات البلدية المقبلة، خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

تلك بوادر مشجعة على تطور المؤسسات والأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك صوب مزيد من النضج. وهذا صحيح بصفة خاصة لأن تلك الخطوات تحققت في وقت كانت بلدان غرب البلقان تمر خلاله بفترة من عدم اليقين. ويبقى أن يتأكد هذا التطور، وعلينا أن نلزم جانب الحذر.

ونرجو أن تواصل مختلف الجهات الفاعلة المعنية جهودها لإجراء الإصلاحات الضرورية لإقامة دولة مستقرة وديمقراطية في البوسنة والهرسك، وأن تتسم خاصة بالمسؤولية فيما يتعلق بالانتخابات البلدية التي يقترب موعدها في شهر تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ذلك، كما يؤكد الممثل السامي في تقريره، ما زال الإصلاح الدستوري ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

ولا يمكن أن يُنظر في مستقبل البوسنة والهرسك إلا في إطار سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية. وبالنظر إلى مبادرات وبيانات معينة في الآونة الأخيرة، ينبغي أن يشير المجتمع الدولي بقوة، كما فعل المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير، إلى أن أي دعوة إلى انفصال أحد

كانون الأول/ديسمبر الماضي ثم اعتماد قانوني إصلاح الشرطة.

ونشاط الممثل الخاص قلقه إزاء مظاهر التوتر بين الأحزاب، حيث أشارت الفقرة ٨ من تقريره (انظر S/2008/300) إلى هذا، ولا سيما أن عام ٢٠٠٨ هو عام انتخابات. كما نشاطه القلق إزاء التصرفات الأحادية التي أشار إليها، ونؤيد ما عبر عنه من أن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية مضمونتان بمقتضى اتفاق دايتون للسلام، وندعو الأطراف كافة إلى إيجاد أرضية مشتركة تمكنها من تحقيق الاستقرار في البلاد.

سجلنا بارتياح كذلك الاتفاق الذي تم بين الأعضاء كافة حول الاستراتيجية الانتقالية التي ساعدت، بدورها، على صون وحدة المجتمع الدولي. ونرى من المهم في المرحلة المقبلة التركيز على الإصلاح الدستوري والتوصل إلى موقف موحد بشأنه بين مختلف الأطراف وترسيخ سيادة القانون، كما عبر عن ذلك السيد رئيس الوزراء هذا الصباح.

وتعتقد بلادي أن من الأهمية البالغة بمكان لتكريس الاستقرار على المدى الطويل في البوسنة والهرسك مراعاة ألا يؤسس على نتائج الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في أثناء مرحلة الحرب لتكريس الواقع الحالي. وفي هذا، تكتسي عودة اللاجئين والمشردين إلى منازلهم في فترة ما قبل الحرب أهمية بالغة. يجب أن يمتدوا من العودة ويجب معالجة أي ظروف تمنعهم من ذلك.

ولا بد من أن يدفع كل مرتكبي هذه الجرائم ثمن ما اقترفوه من جرائم. يجب ألا يكون هناك أي مجال للإفلات من العقاب. وعلى هذا الأساس، يجب أن يحدّد نطاق مضمون الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب، ونأمل أن تتعاون كل السلطات البوسنية في هذا

المشترك في السلام وفي احتمال قيام مستقبل مشترك ضمن سياق أوروبي يشترك فيه السكان البوشناق جميعاً بغض النظر عن ولائهم السياسية أو طوائفهم الأصلية. وسيشكل تيسير إصدار التأشيرات، الذي نرجو أن يحدث بأسرع ما يمكن، علامة على الاندماج المتزايد في الأسرة الأوروبية.

ولا يمكن التفكير في مستقبل البوسنة والهرسك خارج سياق مستقبل منطقة غرب البلقان ككل. وتترك تلك المنطقة بمفرق طرق. وبالتسوية النهائية لمركز كوسوفو، وهو آخر نزاع باقٍ له ارتباط بانتهيار يوغوسلافيا السابقة، طوينا أخيراً فصلاً أليماً من فصول تاريخ البلقان وأوروبا كان قد بدأ في عام ١٩٩١. وقد حان الوقت لأن يتجه غرب البلقان بناظره نحو المستقبل، ويقع ذلك المستقبل في أوروبا. ولدينا في الواقع اقتناع بأن المستقبل المشترك لشعوب غرب البلقان في إطار الاتحاد الأوروبي يشكل، بعد مآسي التسعينيات، أفضل تعهد بالمصالحة بينها.

**السيد الطلحي** (الجمهورية العربية الليبية): بداية،

نرحب بدولة رئيس وزراء البوسنة والهرسك السيد نيكولا سبيريتش ونشكره على إحاطته الإعلامية؛ كما نشكر السيد لايتشك، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على إحاطته الإعلامية الشاملة، ونعرب عن تقديرنا العالي لجهوده.

ترحب بلادي بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك، والذي أشار إليه الممثل الخاص في إحاطته، خاصة ما يتعلق بالإصلاحات التي اتخذتها لاندماجها في المؤسسات الأوروبية، والمتمثل في الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين قادة الأحزاب بشأن إجراء إصلاحات في جهاز الشرطة على مرحلتين، والتي مهدت السبيل إلى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي في

الشرطة وإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب طوال ثلاث سنوات، وأن توقع الاتفاق وتنفذه بأسرع ما يمكن.

ونشهد أيضا تقدما في مجالي الممتلكات الدفاعية المنقولة والتشريع الخاص بسيادة القانون. ونرجو أن تحل السلطات في البوسنة والهرسك ما تبقى من مشاكل متعلقة بممتلكات الدولة، ومقاطعة برتشكو، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، وإصلاح القطاع القضائي بحلول نهاية هذا العام. وبالإضافة إلى هذه المسائل التي ستحدد متى يمكن أن ينهي مكتب الممثل السامي أعماله، أود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات ترى الولايات المتحدة أنها أيضا بالغة الأهمية للبوسنة والهرسك.

أولا، ينطوي عرض منظمة حلف شمال الأطلسي بتكثيف الحوار بعد هذه الفترة الوجيزة من انضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام على تقدير للتقدم الذي أحرزه هذا البلد في تنفيذ الإصلاح الدفاعي الشامل. ونحث سلطات البلد على التعاون الوثيق مع حلف شمال الأطلسي وعلى استخدام الحوار المكثف إلى أقصى حد ممكن حتى تتقدم البوسنة والهرسك في أفضل صورة للترشيح لعضوية حلف شمال الأطلسي في نهاية المطاف.

ثانيا، فيما يتعلق بالانتخابات البلدية المقبلة، نحث السياسيين في البوسنة والهرسك على تجنب الخطاب الانقسامية التي ميزت الحملة الانتخابية في عام ٢٠٠٦. فهذه الرسائل لا تؤدي غرضا سوى أنها تبقي البلد رهينة للماضي وتزيد في تأخير تقدمه صوب الاندماج في أوروبا، وهو هدف تؤيده الغالبية العظمى من مواطني البوسنة والهرسك.

ثالثا، نرى أن إدخال بعض التحسينات على دستور دايتون ضروري لتمكين البوسنة والهرسك من الوفاء بمتطلبات الاندماج الأوروبي الأطلسي. ونحن على استعداد لدعم البوسنيين في هذه العملية إذا ما أظهروا الإرادة

الخصوص، ونرحب بما عبر عنه السيد رئيس الوزراء في هذا الشأن.

أخيرا، نقدر عاليا الجهود التي بذلتها وتبذلها الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في البوسنة والهرسك، ونرى أن استمرار التزامها ضروري في المرحلة القادمة لتثبيت السلام والمحافظة على الاستقرار وإحداث التطورات المطلوبة. وأخيرا، نكرر الإعراب عن تقديرنا العالي لجهود الممثل السامي.

**السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي لايتشك في مجلس الأمن اليوم، وأن أثني عليه للأداء الرفيع الذي قام به هو ومعاونوه.

ونعرب أيضا عن ترحيبنا برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد نيكولا شبيريتش.

ولا يزال دور الممثل السامي يتسم بأهمية بالغة في تنفيذ اتفاقات دايتون وفي ضمان إكمال البوسنة والهرسك تحولها إلى دولة ذات سيادة تنعم بالأمن والاستقرار. وأود أنؤكد مجددا دعم الولايات المتحدة القوي للقرار الذي اتخذته مجلس تنفيذ السلام باستمرار ولاية الممثل السامي حتى تفي السلطات في البوسنة والهرسك تماما بالأهداف والشروط التي أقرها المجلس في شهر شباط/فبراير.

وبفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية، نشهد تقدما في المجالات التي حددها مجلس تنفيذ السلام، كما أشار الممثل السامي في تقريره. ونثني على البوسنة والهرسك لإصدارها قوانين إصلاح الشرطة التي تلي الشروط المطلوبة لإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وما كان ذلك ليحدث لولا صمود الممثل السامي في عمله والتزامه. ونأمل أن تطرح البوسنة والهرسك جانبا السياسة العرقية العديمة الجدوى التي عطلت الاتفاق بشأن إصلاح

في البلد المذكور. وما لم يتم التوصل إلى توافق سياسي في الآراء يتجاوز الناحية العرقية والأهداف القومية التي أدت إلى نشوب الحرب في الماضي، فسوف يظل تمتع الدولة بمقومات البقاء موضعاً للشك. وما لم يحدث ذلك، فإن الهدف الذي كان يرمي إليه اتفاق دايتون، وهو ترسيخ أسس السلام في البوسنة المتعددة الأعراق، قد يضيع في الطريق.

ونشدد مجدداً على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها السياسي، ونحث زعماءها السياسيين على التعاون فيما بينهم ومع الممثل السامي على التعجيل بالإصلاح المؤسسي. ذلك أن مستقبل البوسنة والهرسك بأيدي مواطنيها، ولكنه سيحتاج أيضاً إلى أن تبدي سلطات البلد مزيداً من المقدرة القيادية والشجاعة والرؤية الثابتة أكثر ما أبدته في الأشهر الأخيرة.

وسوف يتطلب إحراز التقدم في البوسنة والهرسك أيضاً المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي. فالיום، أكثر من أي وقت مضى، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية توجيه البوسنة صوب الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الحرة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤكد مجدداً الأهداف الخمسة والشرطين اللذين اتفقت عليهما الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام. وبالمثل، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضاعف التزامه بإزاء البوسنة إذا أريد لذلك البلد أن يفي بالالتزامات التي قطعها على نفسه. كما يجب أن يضطلع الاتحاد الأوروبي على نحو نشط وشامل بالمسؤولية التي تولاهها في البوسنة والهرسك بصفتها إحدى الأولويات بالنسبة لأعضائه. ولا يمكن تيسير عملية الانتقال السياسي في البلقان إلا بمزيد من الاستقرار والتفاعل بين أبناء الشعب ذاتهم.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

السياسية الكافية للأخذ بهذا النهج. ولا يمكن تحقيق هذه الإصلاحات إلا بتأييد من الشعوب الثلاثة المؤسسة.

رابعا، نردد التعليقات التي أدلى بها آخرون مشددون على أهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولا تزال الولايات المتحدة على التزامها الكامل بضمان نجاح البوسنة والهرسك في عملية الانتقال إلى مستقبل يتسم بالاستقرار والأمن، في ظل حكومة ديمقراطية. ونحن إذ نعمل متضافرين عن كثب مع الممثل السامي، لننتقل إلى التواصل مع قيادات البوسنة والهرسك ومساعدتها على الانضمام إلى جاراتها في تحقيق استقرار المنطقة برمتها واحتلال المكانة الجديدة بها داخل الجماعة الأوروبية الأطلسية.

**السيد آرياس (بنما)** (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بوجود السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، بيننا هنا اليوم.

ونود أيضاً أن نعرب عن ترحيبنا وعن سعادتنا بلقاء الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، السيد ميروسلاف لايتشاك. ونهنته بالعمل الجهد الذي اضطلع به طوال قرابة عام كامل في منصبه. ونرجو له كل التوفيق في الأشهر المقبلة، التي ستكون بالتأكيد بالغة الأهمية للبوسنة والهرسك ول مستقبلها في نطاق المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

ومن الواضح أن البوسنة والهرسك، بالرغم من إحرازها تقدماً كبيراً في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، ما زال الطريق طويلاً أمامها للانضمام إلى أوروبا. فالخلافات الكبيرة بين الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية الرئيسية، ولا سيما بشأن الدستور والشرطة، لا تبشر بخير لمستقبل العلاقات السياسية بين القوميات الثلاثة

لقد ظل مجلس الأمن مشغولا بمسألة البوسنة والهرسك طوال ١٦ عاما على الأقل، وقد كانت بعض تلك الأعوام من أصعب الفترات التي واجهها المجلس. وقد أصبحت الصورة تميل إلى الإيجابية منذ ١٩٩٥ بفضل جهود الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في قيادة خطى البوسنة على طريق التقدم محققين الكثير بذلك. بيد أنني أعتقد أنه يمكن القول أيضا إن هناك مجالا لمزيد من الإنجاز فيما يتعلق بالتكامل مع الاتحاد الأوروبي والناتو إذا تخلص القادة السياسيون من جميع الاتجاهات عن لغة التهديد بالإلغاء أو بالانفصال. ولا يجب أن تتخذ مثل تلك التهديدات ذريعة لمنع المزيد من الخطوات العملية بغرض دفع التكامل الأوروبي - الأطلسي. كما يجب على الجهات خارج البوسنة، بما في ذلك جيرانها، أن تمتنع عن الاستعمال الكيدي لهذه المسائل لأغراضها الخاصة.

وألغت بإيجاز إلى كوسوفو لأقول كم كنت مسرورا وأنا أستمع إلى ما ذكره الممثل السامي في معرض رفضه لمقترحات الربط. وليس لي ما أضيفه إلى ذلك سوى القول بأننا نؤيد بالكامل ملاحظات الممثل السامي وممثل فرنسا بشأن كوسوفو وأن ذلك كان الفصل الأخير في تاريخ إقليم البلقان الحزين، وأنه قد آن الأوان للتطلع أمامنا إلى أوروبا.

وأخيرا، أود فقط أنؤكد للممثل السامي تأييدنا المستمر لجهوده. إننا نتطلع إلى جميع القادة السياسيين للبوسنة وللقيادة في بقية الإقليم للوفاء بالتزاماتهم بدعم جهوده وهو يقود البوسنة قدما نحو التكامل ونحو المستقبل في إطار دايتون. وسنفعل كل ما بوسعنا لمساعدته في مسعاه ذلك.

وأعود الآن لمباشرة مهام رئيسة مجلس الأمن.

أود أنا بدوري أن أنضم إلى زملاء أعضاء المجلس في الترحيب بالممثل السامي وبالسيد شبيريتش هنا اليوم. وقد أصغينا بإمعان شديد لما أرادا قوله، وأود أن أعرب عن تأييد حكومتي للبيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي.

ومن دواعي اغتباطنا أن نرى برلمان البوسنة والهرسك يعتمد التشريع الهام الخاص بإصلاح الشرطة. فذلك، كما أشار آخرون، يمهّد الطريق إلى توقيع البوسنة على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وستبذل حكومتي قصارى وسعها للتوقيع على ذلك الاتفاق على وجه السرعة ولضمان مراعاته. ونرحب بالدور الذي يقوم به الممثل السامي في جعل ذلك الإنجاز ممكنا، كما نرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مؤخرا فيما يتعلق بتكثيف الحوار. فقد تخلفت البوسنة في وقت ما عن بقية البلقان من حيث الاندماج في أوروبا والناتو، ويسرنا أن نلاحظ أن الأمر لم يعد كذلك.

وأود أن أتطرق إلى بضع نقاط من بين ما سمعناه اليوم.

نرحب كثيرا بما قاله السيد شبيريتش عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرجو أن تضاعف جميع بلدان المنطقة جهودها المبذولة للقبض على الهاربين الباقين وتسليمهم، وبخاصة كارادجيتش وملاديتش، اللذين صدرت بحقهما لوائح اتهام فيما يتعلق بمذبحة عام ١٩٩٥ في سربرينيتشا.

كذلك استمعنا بعناية إلى ما ذكره رئيس مجلس الوزراء عن الإصلاح الدستوري وعن دايتون، وأخذنا علما بملاحظات ممثل الاتحاد الروسي بشأن برتشكو وملاحظات ممثل كرواتيا بشأن السكان الكرواتيين.

أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

**السيدة شتيغلتيش (سلوفينيا)** (تكلمت

بالانكليزية): أتشرف بالكلام باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان الدول المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

أرجو في البدء أن أتقدم بالشكر للسيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على تقريره (S/2008/300 المرفق والضميمة) وعلى الإحاطة التي قدمها اليوم بشأن المستجدات في البوسنة والهرسك. كما أود أن أرحب بدولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في جلسة مجلس الأمن اليوم.

منذ مناقشتنا الأخيرة لهذا الموضوع في مجلس الأمن (انظر S/PV.5782) طرأت مستجدات هامة في البوسنة والهرسك. فإصلاح الشرطة الذي طال انتظاره هو الآن على المسار السليم بعد القانونين اللذين اعتمدا مؤخرا تنفيذا للمرحلة الأولى من عملية إصلاح الشرطة. ونود أن نذكر المجلس بأن الاتفاق بشأن إصلاح الشرطة كان أحد الشروط الضرورية للوصول إلى اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على إصلاح الشرطة، فثمة أولويات رئيسية أخرى شهدت إحراز تقدم فيها ومنها بناء نظام الإدارة العامة للبلد، وتنفيذ التشريع المتعلق بالبحث الإذاعي العام، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وهكذا، مع الإقرار بوجود بعض أوجه القصور، لم تعد هناك أي موانع لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع

البوسنة والهرسك الذي سيتم فور اكتمال التحضيرات الفنية لذلك.

سيكون اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بمثابة إطار أساسي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك ويشكل عاملا هاما في تأمين الاستقرار وتعزيز الحوار داخل البوسنة والهرسك. إننا ندعو البوسنة والهرسك إلى بذل كل الجهود للشروع في تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب فور التوقيع عليه.

ونلاحظ ما ورد في تقرير الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي من أن الجو ما زال مفعما بالتوتر بين الأحزاب والمجموعات السكانية في عام الانتخابات هذا. ونحن نحث كل القوى السياسية في البوسنة والهرسك على توحيد جهودها بغية السعي بعزيمة قوية إلى تحقيق برنامج الإصلاح، بما في ذلك الأولويات التي تضمنها برنامج الشراكة الأوروبي.

إن الإصلاح الدستوري أمر ضروري لمستقبل البوسنة والهرسك. وستكون البوسنة والهرسك، في سعيها للدخول في اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي ولمواجهة تحديات الاندماج الأوروبي، بحاجة إلى إطار دستوري فعال وعملي قابل للتحقيق وهياكل مستدامة للدولة والمؤسسات، رغم أن كل هذه الأشياء ليست شروطا إلزامية لذلك الاتفاق.

لقد قرر المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير أن يستمر مكتب الممثل السامي على ما هو عليه وأن يواصل عمله في إطار ولايته وفق اتفاق دايتون للسلام، وذلك إلى حين تحقيق الأهداف والشروط الضرورية. وعلى السلطات في البوسنة والهرسك، إذا أرادت أن تكون دولة قابلة للبقاء، أن تحقق الأهداف المضمنة في خطة عمل المكتب. والهدف الأخير هو القيام بالعملية

كذلك فإن صربيا تحترم تماما الالتزامات الناشئة من اتفاقات دايتون للسلام. إننا نؤمن بأن من المهم للغاية التنفيذ الفوري لجميع أحكامها والالتزام الصارم بها.

وقد ظللنا نؤيد باستمرار جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في البوسنة والهرسك. إن صربيا والبوسنة والهرسك كليهما ملتزمان بالمبادئ والقيم الأوروبية في سعيهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالنتائج المحرزة خلال الشهور الستة الماضية كما وردت الإشارة إلى ذلك هنا اليوم.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تطبيق العدالة على الذين ارتكبوا جرائم بشعة في التاريخ القريب التزام أخلاقي وسياسي لكل البلدان التي تأثرت بالصراع المأساوي في إقليمنا. ولا يسعنا إلا أن نختلف مع ما ذكره الممثل السامي في بيانه بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وأن نختلف مع ندائه، في الفقرة ٢٩ من تقريره، الموجه لهيئات الأمم المتحدة المختصة إلى "إيجاد طريقة لضمان وفاء صربيا بالالتزامات القانونية الواقعة عليها بموجب القانون الدولي والقانون الوطني على حد سواء لاعتقال هؤلاء الهاربين" الذين أسمتهم المحكمة. إن الاقتصر على الطلب من صربيا دون غيرها من دول المنطقة إلقاء القبض على الهاربين يوحي بأن كل المتهمين من صربيا. ومع ذلك، نجد، حتى في إعلان ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الصادر عن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المرفق بالتقرير، أن البوسنة والهرسك وصربيا كليهما مطالبتان بالالتزام بمسؤولياتهما بموجب القانون الدولي وبالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة باعتقال ما تبقى من المتهمين. وعليه، فإننا لا نستطيع الموافقة على الصيغة الواردة في الفقرة ٢٩.

الانتقالية بأسرع ما يمكن، وأن تظل سياسة تعزيز الملكية هي المبدأ.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم منذ أمد بعيد باستقرار إقليم غرب البلقان، وسيظل يدعم بالكامل وبكل الفعالية وجهة النظر الأوروبية بشأن غرب البلقان، بما فيها البوسنة والهرسك. إننا نقدر تقديراً عالياً عمل الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي الذي يشكل عاملاً لا غنى عنه لجهوده الرامية إلى أن تتحول البوسنة والهرسك إلى ديمقراطية سلمية قابلة للبقاء، في طريقها المرسوم نحو التكامل الأوروبي. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في مساعدة البوسنة والهرسك على اتخاذ خطوات إضافية نحو التكامل الأوروبي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل صربيا.

**السيد يفريموفيتش (صربيا)** (تكلم بالإنكليزية)

أود، قبل البدء في الإدلاء ببياني، أن أعرب عن احترامي لسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، ودولة السيد نيكولا شبيريتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. لقد قرأت بتمعن آخر تقارير الممثل السامي (S/2008/300 المرفق والضميمة) كما أصغيت للبيانات التي أدلى بها والآراء التي عرضت هنا اليوم.

لقد أيدت صربيا البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي، ولكنني أرغب في إبداء بعض الملاحظات بوصفي ممثلاً لدولة جارة ضامنة لاتفاق دايتون للسلام.

دعونيؤكد مجدداً أن صربيا تحترم كل الاحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، عملاً باتفاقات دايتون للسلام وأحكام قرار مجلس الأمن ١٧٨٥ (٢٠٠٧) التي تعيد تأكيد التزامه بالتسوية السياسية للصراعات في يوغسلافيا السابقة، مع الحفاظ على سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

والجبل الأسود، تم تحديد أماكن وجود اثنين من الهاربين من ذوي الرتب العالية حيث أُلقي القبض عليهما.

وتبذل صربيا جهودا مستمرة في تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتستترشد صربيا، في اضطلاعها بذلك، بالاحترام التام للمعايير الدولية المتصلة بالمسؤولية الفردية للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب. كما يشكل ذلك دليلا على قبولنا الحقيقي للقيم التي تدعم المجتمعات الأوروبية والمعايير الحديثة لحقوق الإنسان.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الفرع المتعلق بالبوسنة والهرسك والمنطقة، الفقرة ٦٣، يُذكر أن هناك أوجه نقص فيما يتصل بالتعاون القضائي بين صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، وبخاصة بشأن مقاضاة جرائم الحرب. ويشار إلى أن المشكلة الرئيسية تتمثل في أن صربيا لم تفعل شيئا يذكر فيما يتعلق بتنفيذ الحكم الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٧ عن محكمة العدل الدولية بشأن مجرمي الحرب الذي كانوا موضع اتهام.

وليس هناك أدنى شك في أن التعاون الإقليمي في هذا الميدان فيما بين المؤسسات القضائية لتلك البلدان أمر أساسي. وتُعقد الاجتماعات المنتظمة للمدعين العامين المعنيين بصربيا والجبل الأسود وكرواتيا والبوسنة والهرسك في سياق التعاون المستمر في هذا الميدان. ونتيجة للتعاون الإقليمي والعمل المشترك لسلطات صربيا والبوسنة والهرسك